

أزمة الدين السيادي في اليونان وأثرها على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية.

د/مداحي محمد- جامعة البويرة

أ/خلخال منال- جامعة سكيكدة

الملخص:

لقد انفجرت أزمة الديون السيادية في اليونان في شهر أبريل من عام 2010، وأخذت تستفحل في منطقة اليورو وتكبر ككرة الثلج آخذة في طريقها العديد من الدول الأوروبية، مما دفعها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لمعالجة الأوضاع المالية السيئة التي أصبحت تهدد منطقة اليورو وتضعها أمام تحد كبير. ومن خلال هذه الورقة البحثية المتواضعة سيكون لنا الحديث عن تداعيات الأزمة المالية اليونانية؛ حلول الأزمة ومدى فاعليتها؛ تطورات أزمة الديون السيادية؛ انعكاسات الأزمة على منطقة اليورو وعلى اقتصاديات الدول العربية.

الكلمات المفتاحية:

أزمة الديون السيادية، منطقة اليورو، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوروبي، الأزمة المالية اليونانية.

Résume:

Le marché financier est considéré comme un miroir reflétant de la situation économique générale, Son stabilité est une mesure de succès de la politique économique, et leurs indicateurs de performance sont, en même temps, parmi les indicateurs les plus utiles dans la détermination des tendances de l'activité économique, qui vise ici les indicateurs de la performance du marché boursier de l'ensemble des indicateurs, qui est la combinaison qui reflète le marché boursier et comment atteindre les objectifs de performance, à travers laquelle il peut être jugé sur le statut de ces marchés.

مقدمة:

باعتبار اليونان جزء من الاتحاد الأوروبي الذي أصبح تكتلا مؤثرا على مستوى العالم، واليورو عملة العالم الثانية بعد الدولار، فإن أزمة الدين الحكومي التي حلت بها ستهدد استقرار وحدة اليورو النقدية وستؤثر على جميع مكونات التكتل. لذلك قامت أوروبا بخطوات جريئة محاولة التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، لكن هذه الخطوات قوبلت باستمرار الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن انتقال العدوى والعجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصاديات الأكبر داخل منطقة اليورو. وقد كانت هذه المخاوف في محلها إذ انتشرت الأزمة وتطورت وبدأ الوضع يتفاقم لتدخل أوروبا في أزمة ديون سيادية كانت اليونان قد أشعلت فتيلها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعرض أزمة مالية خطيرة، وهي أزمة الديون السيادية التي ظهرت بوادرها في اليونان لينتشر عجز معدي وغير منظم عن الوفاء بالتزامات الديون في العديد من الدول الأوروبية، الأمر الذي يتسبب في حدوث مصائب كبيرة وإفrazات معقدة التركيب لاقتصاديات منطقة اليورو وخارج حدودها، وقد تمتد تلك الآثار لتصل إلى الاقتصاديات العربية التي قد لا يتحمل البعض منها تأثيرات التراجع العالمي.

مشكلة الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكننا إبراز معالم الإشكالية المطروحة في التساؤل الجوهري التالي:

فيما تتمثل أهم الانعكاسات لأزمة الدين السيادي في اليونان بمنطقة اليورو

واقتصاديات الدول العربية؟

ولكي تتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب أزمة الدين السيادي في اليونان؟
- ما هي الحلول والإجراءات الأوروبية لانتقال اليونان من الأزمة؟
- ما هي الدول الأوروبية التي انتقلت إليها عدوى العجز؟ وما هي الإجراءات الأوروبية لمواجهة الأزمة المستفحلة؟

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الورقة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:
- التعرف على جذور الأزمة المالية اليونانية التي عصفت بالاقتصاد اليوناني وأشعلت فتيل أزمة الديون السيادية الأوروبية؛
 - التعرف على خطط وإجراءات الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة ومدى نجاحتها؛
 - التعرف على آثار الأزمة وانعكاساتها على منطقة اليورو وعلى الاقتصاديات العربية؛
 - استخلاص العبر من أزمة الديون الأوروبية ومحاولة تفادي أكبر ضرر قد يلحق باقتصاديات الدول العربية.

خطة الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- تداعيات الأزمة المالية اليونانية؛
- الحلول المقدمة لمساعدة اليونان في الخروج من الأزمة؛
- تطورات أزمة الديون السيادية؛
- تأثيرات أزمة الديون الأوروبية على منطقة اليورو وعلى اقتصاديات الدول العربية.

1-1- تداعيات الأزمة المالية اليونانية:

لقد شهدت اليونان عدة أزمات مالية أثرت سلباً وبشكل كبير على المؤسسات المالية وتعثر الكثير منها. بعض هذه الأزمات أصاب أسواق الأسهم، وبعضها سبب خسائر مدمرة للسندات العالمية، التي نتجت عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. أما أزمة الدين الحكومي فهي من أهم الأزمات المالية التي عصفت بالاقتصاد اليوناني¹.

1-1- جذور الأزمة المالية اليونانية:

عاشت اليونان تحت الحكم العثماني من القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر وهي مدة تقارب أربعة قرون، وحينما ضعفت الدولة العثمانية طفتت اليونان تحرر أراضيها من النفوذ العثماني تدريجياً حتى وصلت إلى الشكل المعاصر لخارطة الدولة كما نراها اليوم. وبسبب ضعف الاقتصاد وتردي أحوال البنية التحتية اضطرت اليونان إلى السعي للحصول

على قروض من الدول الأوروبية، وقد حصلت على أول قرض لها من بريطانيا بعد الاستقلال عام 1823، بعدها حصلت على قروض أخرى خلال مراحل متتالية.

لقد أعلنت اليونان إفلاسها أربع مرات في السنوات 1827، 1843، 1893، 1932، بسبب عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون، وتكاد تكون أسباب عجزها عن الإيفاء بمستحقات ديونها في هذه المرات هي نفس الأسباب التي أدت إلى عجزها عن الإيفاء بمستحقات ديونها حاليا، والتي قد تقودها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة بعد استقلالها. وعلى الرغم من تنوع اليونان لمصادر اقتراضها، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة من هذه الديون وذلك لجملة من الأسباب هي:

- الإنفاق العالي على التسليح؛
- التسيب الإداري والفساد والبيروقراطية والمحسوبية السياسية وعجز الدولة عن تطبيق القوانين لحسابات سياسية واجتماعية وخشيتها من النقابات؛
- تخلف النظام المصرفي وتخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية؛
- عجز الدولة عن جمع الضرائب؛
- الالتزامات والأعباء المالية للديون اليونانية، والتي تعتبر من أقسى الديون شروطا وأعلىها فائدة، وذلك لأنها كانت تتم تحت ظروف اقتصادية وسياسية ضاغطة؛
- فقدان اليونان لحصتها من السوق المحلية والأوروبية بعد دخولها الاتحاد الأوروبي وذلك لضعف القدرة التنافسية للصناعات اليونانية مقارنة بالصناعات الأوروبية؛
- ضعف السياحة، وذلك بسبب عدم تحديث البنية السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة مثل بعض بلدان أوروبا الشرقية، تونس، مصر، وتركيا؛
- ضعف النظام المعلوماتي، حيث أن الدولة لم تكن لديها إحصائيات لأعداد موظفي الدولة والمتقاعدين، حتى إن كثيرا منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد مماتهم؛
- ازدياد أعداد المتقاعدين والذي يشكل عبئا على الاقتصاد، وهي من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية الهرمة؛
- ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزاراتها، فعلى سبيل المثال، تقوم المستشفيات والإدارات المحلية وصناديق التأمين بتحديد ميزانيتها بنفسها ودون رقابة أو إقرار حكومي مما أدى إلى هدر كبير للأموال.

ونتيجة لذلك استمرت اليونان في سياسية الاقتراض دون حساب لتداعيات ذلك، حيث أن أحد السياسيين الأوروبيين قال عنها أنها مدمنة ديون. وقد كان الإنفاق يفوق بكثير مستوى الدخل، وكون هذه الحالة استمرت لسنوات طويلة، فقد كان ينظر إليها على أنها حالة طبيعية دون أن يكون لدى السياسة اليونانيين خطة عملية لمواجهة والتعامل معها. وبقيت القضية الاقتصادية اليونانية قضية داخلية على مستوى التداعيات وسبل العلاج إلى أن أصبحت اليونان عضواً في المجموعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي وبعدها عضواً في الوحدة النقدية الأوروبية والتي وضع الاتحاد الأوروبي لها شروطاً اقتصادية تلتزم بها الدول الراغبة في دخول منطقة اليورو. وكانت الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي تتعلق بقضايا العجز والتضخم وغيرها من الأمور الاقتصادية، وبعدها دخلت اليونان منطقة اليورو في المرحلة الأولى اكتشف أن الأرقام والإحصائيات التي قدمتها لم تكن صحيحة². والجدول التالي يوضح بعض الأرقام والبيانات الاقتصادية لليونان:

جدول رقم 01: البيانات الاقتصادية لليونان (2005-2011)

البيانات	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الدين العام (مليار يورو)	355.6	329.5	299.7	263.3	239.3	224.2	195.4
الدين نسبة إلى ن.م.إ. (%)	170.6	148.3	129.7	112.9	107.4	106.1	100.0
التضخم (سنوي %)	3.1	4.7	1.4	4.2	3.0	3.3	3.5
النمو الحقيقي في ن.م.إ. (سنوي %)	6.9-	3.5-	3.3-	0.2-	3.0	5.5	2.3
عجز الموازنة (% من ن.م.إ.)	9.4-	10.7-	15.6-	9.8-	6.5-	5.7-	5.2-

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على

- General government gross debt - annual data- eurostat, 05-11-2012.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, LINK Global Economic Outlook, June 2011, P. 59.
- Government deficit/surplus, debt and associated data- eurostat, 27-11-2012.

من خلال ملاحظة بيانات وأرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن الموقف المالي لليونان يزداد تفاقمًا، ويبرز ذلك من خلال تزايد الدين العام وارتفاعه في عجز الموازنة سنة بعد أخرى، وهو ما جعل الاقتصاد اليوناني يواجه ضعفاً في النمو وعقد من الوضع أكثر وصعب من قدرتها على

الحصول على قروض جديدة لتسديد ديونها السابقة، كما أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق بكثير النسبة المحددة التي اشترطت في معاهدة ماسترخت للانضمام إلى منطقة اليورو والمحددة بـ 60%، حيث بلغت 100% سنة 2005 وهي في تزايد مستمر.

1-2-1- أسباب حدوث الأزمة المالية اليونانية:

هناك عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت إلى وقوع اليونان في أزمة الدين السيادي نذكرها فيما يلي:

1-2-1- العوامل الداخلية:

حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاطا خلال الفترة (2001-2007)، حيث نمى بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق بنسبة 87% خلال هذه الفترة وبالمقابل زادت الإيرادات بنسبة 31%، كما ساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة عجز ميزان المدفوعات بسبب الفساد المتفشي والمنتشر في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنويا، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية وزيادة عجز الميزان التجاري³.

1-2-2- العوامل الخارجية:

وتتمثل في النقاط التالية:

- الدخول في عضوية العملة الأوروبية: لقد تم وضع مجموعة معايير للانضمام إلى منطقة اليورو تمثل إطار عمل وضوابط توجيهية للعمل الوحدوي الأوروبي، حيث اشترطت معاهدة ماسترخت بأن لا تتجاوز نسبة عجز الموازنة العامة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي، و 60% كحد أقصى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. والحكومة اليونانية أصدرت بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماسترخت لكي يتسنى لها الدخول في عضوية العملة الأوروبية، وبذلك تأخرت في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل⁴؛

- الأزمة المالية العالمية 2007: تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى

بمجمّل الناتج المحلي 13.6% في عام 2009، كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%⁵؛

- المبالغة في الدين العام: منذ نهاية عام 2009 ازدادت مخاوف الدائنين والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية (اليونان، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية. إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية⁶.

1-3- مجريات حدوث أزمة الدين السيادي في اليونان:

بدأت أزمة الدين الحكومي اليوناني تعصف بالاقتصاد اليوناني في 23 أبريل 2010 حين طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي قرضا أوليا بقيمة 45 مليار يورو، لتغطية الاحتياجات المالية للجزء المتبقي من عام 2010. وبعد بضعة أيام، خفضت " ستاندرد اند بورز " (Standard and Poor's) تصنيف الديون السيادية إلى BB+ (Junk) وسط مخاوف التخلف عن السداد. وفي هذه الحال، كان المستثمرون معرضين لخسارة نحو 30% - 50% من أموالهم، فانخفضت أسواق الأسهم في العالم وتراجع اليورو نتيجة لهذا الإعلان. وفي الأول من ماي 2010 أعلنت الحكومة اليونانية سلسلة من تدابير التقشف لضمان قرض بقيمة 110 مليارات يورو لمدة ثلاث سنوات. وقد واجه هذا القرار غضب كبير من قبل الجمهور اليوناني، أدى إلى أعمال شغب ضخمة، واحتجاجات واضطرابات اجتماعية في جميع أنحاء اليونان. قدم الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي إلى اليونان حزمة إنقاذ جديدة بقيمة 130 مليار دولار في أكتوبر 2011 ولكن القرض ترافق بشروط إضافية لا سيما اتخاذ تدابير تقشفية أخرى والاتفاق على إعادة هيكلة الدين. وساعدت تدابير التقشف التي جرى تنفيذها اليونان في خفض عجزها الأولي (أي قبل سداد الفوائد) من 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 إلى 2.4% من الناتج المحلي في 2011، ولكن ترافق ذلك أيضا مع آثار جانبية ساهمت في تفاقم الركود، الذي بدأ في أكتوبر 2008 وأصبح أكثر سوءا عام 2010 و 2011 وشهد الناتج المحلي الإجمالي اليوناني أسوأ تراجع عام 2011 بانخفاض 6.9%.

وفي فيفري 2012 وافق كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي على توفير حزمة إنقاذ ثانية بقيمة 130 مليار يورو، مشروطة باتخاذ وتنفيذ

حزمة جديدة من تدابير التقشف القاسية (بخفض النفقات اليونانية بقيمة 3.3 مليارات يورو في 2012 و 10 مليارات يورو إضافية في 2013 و 2014). وللمرة الأولى تضمنت حزمة الإنقاذ اتفاق إعادة هيكلة الديون مع حاملي سندات الحكومة اليونانية من القطاع الخاص (المصارف وشركات التأمين وصناديق التقاعد)، والقبول "الطوعي" لمقايسة السندات مع شطب اسمي بسبة 53.5% ترافق مع خفض أسعار الفائدة وإطالة الاستحقاق من 11 سنة إلى 30 سنة. وتعتبر هذه الصفقة أكبر صفقة في العالم لإعادة هيكلة الديون، حيث شملت ما يقارب 206 مليارات يورو من السندات الحكومية اليونانية. وقد شطب 107 مليار يورو من الديون اليونانية⁷.

2- الحلول المقدمة لمساعدة اليونان في الخروج من الأزمة:

لقد طرحت فكرة خروج اليونان من المنطقة الاقتصادية إلا أن أوروبا قررت تقديم المساعدة لها مقابل تنفيذها لجملة من الإجراءات تهدف إلى خفض العجز بالموازنة العامة.

2-1- الحل الأوروبي للأزمة اليونانية:

لقد قدم الاتحاد الأوروبي قروضا سريعة سماها "حزمة الإنقاذ المالية"، ومقابل ذلك فرض على اليونان القيام بما يلي:

- إعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم؛
- خفض المرتبات عموما والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد؛
- رفع سن التقاعد؛
- رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع؛
- تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي؛
- دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بهدف خفض الإنفاق؛
- خفض الإنفاق على التسلح.

لقد نجحت اليونان في التنصل من/أو في تخفيض بعض ديونها الداخلية، كما قامت بتخفيض قيمة السندات التي يملكها الأفراد، لكنها لم تنجح في جباية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم بسبب خوفها من ردود فعل الشارع اليوناني، وعموما لا يمكن تقييم تلك الإجراءات بأنها ناجحة، واليونان لم تحقق الأهداف المنشودة من خطة التقشف.

- ومن زاوية نظر نقدية لخطة التقشف أو خطة الإنقاذ الأوروبي، فهي عقوبة بأكثر منها حل أو خطة للخروج من الأزمة، ويمكن إيضاح هذا الطرح في النقاط التالية:
- قدم الاتحاد الأوروبي قروضا بفائدة تصل إلى 5.5-6%، ومنع اليونان من اللجوء إلى دول مثل الصين وروسيا أو دول الخليج والتي كان من الممكن أن تقدم قروضا بفائدة تتراوح بين 0.8-1%، لذلك فإن الأوروبيين نظروا إلى اليونان كفرصة استثمارية وليس كشريك؛
 - انهيار العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب خطة التقشف، والتي تعتبر عصب الاقتصاد اليوناني، إضافة إلى إضعاف قدرة الدولة وفعاليتها؛
 - وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من مليون شخص وهو رقم مقلق لأنه قد يقود إلى تداعيات اجتماعية خطيرة على المجتمع اليوناني؛
 - انخفاض نسبة النمو إلى الصفر وتدني مستوى التنافسية للاقتصاد والسلع اليونانية مما حال دون قدوم استثمارات خارجية وتصدير السلع اليونانية؛
 - انخفاض الاستهلاك وارتفاع مستوى الكساد إلى أقصى حدوده بسبب خفض المرتبات؛
 - تسببت خطة التقشف في خروج العديد من الشركات الأجنبية واليونانية إلى دول أخرى كبلغاريا ورومانيا؛
 - قام العديد من حملة رؤوس الأموال إلى إخراج أرصدهم خارج اليونان، حيث خرج إلى قبرص أكثر من 90 مليار يورو، وبلغت حسابات اليونانيين في سويسرا حوالي 600 مليار يورو مما أدى إلى نقص في السيولة النقدية وعجز في عمليات الإقراض والتمويل؛
 - أدى برنامج التقشف إلى هجرة الكفاءات اليونانية إلى الخارج، فقد هاجر إلى ألمانيا أكثر من 23 ألف شخص في فترة وجيزة هذا عدا عن الذين غادروا إلى استراليا ودول أوروبية أخرى؛
 - كذلك تصريحات السياسيين الأوروبيين بأن اليونان لن تتخطى أزمتهما أدت إلى زيادة التوتر الداخلي وزيادة حدة الأزمة وخلق مناخ عدائي لخطة الإنقاذ الأوروبية.
- إن خطة إنقاذ اليونان زادت من حدة الأزمة وأدت إلى تعميقها، والاقتصاد اليوناني في حالة من الانهيار، لكنه لم يعلن رسميا عنه، أو كما يقول الأوروبيون إنهم يقومون بإدارة الانهيار تحت السيطرة لمنع تداعياته على أسواقهم، وفي الحقيقة إنهم - وخاصة الألمان - سعوا إلى كسب

الوقت لتحسين أنظمتهم البنكية للحد من تأثير انهيار الاقتصاد اليوناني مستقبلا، أي تم تأجيل إعلان الأهميار⁸.

2-2- ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان:

إن الخطة التي اقترحتها أعضاء مجموعة اليورو وصندوق النقد الدولي والتي قوامها 110 مليار يورو (140 مليار دولار) لإنقاذ الاقتصاد اليوناني المتعثر على مدى ثلاث سنوات ابتداء من ماي 2010، والمتمثلة في تقديم مبلغ 80 مليار يورو كديون عاجلة خلال السنوات الثلاث المقبلة من دول اليورو لليونان، والمبلغ المتبقي يدفعه صندوق النقد الدولي وبالمقابل فرض إجراءات تقشفية قاسية، أدت إلى اندلاع العنف والاعتراض على حزمة الإجراءات التقشفية التي اقترحتها الحكومة اليونانية. كما واجهت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل ردود أفعال شعبية بسبب موافقتها على تقديم أكبر مساهمة أوروبية لانتشال اليونان من ديونها بحوالي 22.4 مليار يورو (29 مليار دولار)⁹.

إن اليونان تعيش أزمة حقيقية ودفع ديونها ليس حلا لهذه المأساة وذلك يعود إلى عدة أسباب هي¹⁰:

- **الإنقاذ المالي أسلوب عاجز عن التأثير:** كي ينجح أسلوب الإنقاذ المالي ينبغي أن تربط الحكومة اليونانية نظام الرواتب بمعدل الإنتاجية، وذلك يقتضي تطبيق إصلاحات بنوية شاملة في سوق العمل وأنظمة الضرائب والتعليم العالي والرواتب التقاعدية، وينبغي أن تبلغ اليونان في تطبيق هذه الإصلاحات حدا بعيدا بلغته من قبل حكومة تاتشر في بريطانيا إبان ثمانينات القرن الماضي وحكومة لانغ في نيوزيلندا عام 1984. لكن اقتصاد تهمين عليه نقابات العمال يجعل غيوم الشك تحيط بما إذا كان حكومة باباندريو قادرة على التطبيق الفعال لمثل هذه الإصلاحات. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات اليونانية السابقة تعهدت بإصلاحات سابقة لكنها عجزت تماما عن حشد ما يلزم من دعم شعبي أو لتحويلها إلى حقيقة واقعة؛

- **الإنقاذ المالي غير قانوني في بنود اتفاقية الاتحاد الأوروبي:** إن الفقرة (1-125) من معاهدة تفعيل الاتحاد الأوروبي تنص على منع أي دولة عضو في الاتحاد من الإنقاذ المالي لدولة أخرى، أضف إلى ذلك ما صرح به اللورد لامونت وزير المالية البريطاني إبان الانضمام المأساوي لبلاده إلى الآلية الأوروبية لأسعار الصرف عام 1990. حيث أشار إلى أن اتفاقية

ماستريخت ألغت بالتحديد أمثال خطط الإنقاذ المالي هذه كي لا يكون لزاما على الدول المسؤولة في مجموعة اليورو أن تقدم الأموال إلى الدول غير المسؤولة؛

- **انعدام الشعبية:** ليس من الصعب معرفة أسباب السخط الشعبي في ألمانيا وباقي دول مجموعة اليورو على خطة إنقاذ الحكومة اليونانية المسرفة. وبعد أن تعرضت خطة موازنة الميزانية إلى عوائق دستورية، عملت الحكومة الألمانية على إقناع الشعب بالتخلي عن تخفيضات ضريبية في سبيل إنقاذ جارتهم المتوسطة التي لا تتحلى بمثل ما لديهم من مسؤولية. وفي استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات البريطاني أوبين يوروب (Open Europe) في يونيو 2009 تبين بأن (70%) من الناخبين الألمان كانوا معارضين لتقديم الأموال لإنقاذ دول مجموعة اليورو الأخرى من مشاكلها المالية. وتعتبر اليونان من أكبر متلقي المساعدات في الاتحاد الأوروبي على شكل تمويل بنوي، وكثير من الناخبين الألمان يرون وهم الذين يقدمون الجزء الأكبر من مساعدات الاتحاد الأوروبي، بأن من غير المعقول ديمقراطيا تحويل هذه الكميات الضخمة من أموالهم إلى حكومة لا يمكنهم التصويت لإقالتها؛

- **عدم توقف العدوى:** لقد وجهت أزمة اليونان ضربة إلى صميم الرؤية النخبوية التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية وتطلعت إلى الدولة الأوروبية العظمى، والهاوية المالية التي سقطت فيها اليونان كانت بسبب أعوام من الإنفاق العجزي غير المسؤول وذلك دون أي إجراء أوروبي لإيقافه. إن حالة اليونان ليست فريدة ومعزولة وإن كانت كذلك فستفهم الجهود التي يبذلها القادة الأوروبيين لإنقاذها ولكن من المؤسف أنها ليست حالة فريدة ودول عديدة في الاتحاد الأوروبي تبدي إشارات مخيفة وظروف مشابهة لها، فالعدوى المتوسطة سارية بالفعل وهي تتوجه نحو البرتغال وإيطاليا وإسبانيا ومن المؤكد أن إطفاء حرائق اليونان لم يمنع النار من إحراق مواقع أخرى عندما يتسنى لها الوقود المناسب.

3- تطورات أزمة الديون السيادية:

بدأ ظهور أزمة الديون السيادية إلى السطح في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حيث انطلقت شرارة الأزمة من اليونان وكانت هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، لتتوالى بعدها إيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة علي التوالي في اقتصاد منطقة اليورو¹¹.

3-1- الدول الأوروبية المتعثرة:

تتمثل الدول الأوروبية المتعثرة بعد اليونان في¹²:

- **أيرلندا:** إن المشكلة الأيرلندية لا تكمن في الإنفاق الحكومي ولكن في الضمانات الحكومية التي تم تقديمها للبنوك الأيرلندية الست لتغطية قروضها العقارية، وقد خسرت البنوك حوالي 100 مليار مما أدى إلى انتقال تلك الخسارة إلى الدولة كضامن لتلك القروض، تبعها الانهيار الاقتصادي وارتفعت البطالة من 4% عام 2006 إلى 14% عام 2010، ووصلت نسبة العجز حد 32% من الدخل القومي. وفي يوليو/ جويلية 2011 اتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خفض سعر الفائدة من 6% إلى 3.5% وتمت مضاعفة مدة سداد الديون حتى وصلت إلى 15 سنة، وقد ساعد هذا الإجراء على إعفاء الاقتصاد الأيرلندي من مبلغ 600 إلى 700 مليون سنويا وأدى إلى عودة أيرلندا إلى الأسواق المالية العالمية.

- **البرتغال:** في النصف الأول من عام 2010 تقدمت البرتغال بطلب قرض قيمته 78 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وكان هذا العجز نتيجة لسنوات من التغطية والإنفاق على القطاع الخدمي وطلب الحكومة اتخاذ بعض إجراءات التقشف، وعلى إثرها قفزت البطالة إلى 14.8%، وتصل نسبة العجز إلى 4.5% ولا زالت البرتغال تراوح أزمته.

- **إسبانيا:** تحتل إسبانيا المرتبة الرابعة في اقتصاد منطقة اليورو، وهنا تكمن أهميتها وتأثيرها على منطقة اليورو. لقد تجاوز الدين الإسباني ديون اليونان وأيرلندا والبرتغال مجتمعة حيث وصل إلى 820 مليار دولار في عام 2010، وغالبية ديون إسبانيا تحت السيطرة وهي ناتجة عن الإنفاق العالي على القطاع العام. لقد واجهت إسبانيا ضغوطا من الدائنين لخفض العجز، وقد تفادت الحكومة ذلك في البداية لكنها أذعنت بعد ذلك للضغوط وطبقت إجراءات التقشف، ونجحت في خفض العجز من 11.2% في عام 2009 إلى 9.2% في عام 2010 وإلى 8.5% في عام 2011. وبسبب الأزمة المالية الأوروبية والإنفاق العالي لم تنجح إسبانيا في إيصال العجز إلى 6% وهو الهدف المنشود نتيجة لأزمة العقار وعجز مصارف القطاع الخاص عن مواجهة الأزمة، واضطرت الحكومة الإسبانية إلى تغطية الهوة المالية الناتجة، وبهذا احتاجت إلى 100 مليار دولار، حصلت عليها من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لتغطية مصاريفها، ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.7%، وأن ترتفع البطالة

إلى 25%، وأن يحدث هبوط في أسعار العقار، وعجز قد يصل إلى 5.4%، وقد كانت البلاد على وشك الانهيار بسبب مشكلة سنداها.

- **إيطاليا:** يحتل الاقتصاد الإيطالي المرتبة الثالثة بين اقتصاديات منطقة اليورو، لذلك تهدد أزمته اليورو بشكل كبير، وقد وصلت نسبة العجز إلى 4.6% من الدخل القومي لعام 2010، وارتفع الدين العام إلى 120% من الدخل القومي أي ما يعادل 2.4 تريليون دولار في نفس السنة وبقي مستوى النمو ولأكثر من عشرة سنوات أقل من المستوى الأوروبي. لذلك اتخذت الحكومة الإيطالية إجراءات لتوفير 124 مليار يورو لتجاوز أزمته لكن المؤشرات تدل على أن إيطاليا قد لا تتجاوز أزمته.

- **قبرص:** رغم أن عدد سكان قبرص يقل عن المليون نسمة، ورغم أن النظام المصرفي والتجارة يوفران لقبرص مداخيل عالية إلا أنها تأثرت بالأزمة اليونانية؛ حيث يُقدَّر قيمة ما لديها من سندات يونانية بحوالي 22 مليار يورو، ومن أجل المحافظة على المستوى الائتماني لمصارفها، سعت قبرص إلى الحصول على 2.5 مليار من المؤسسات المالية الدولية.

3-2- الدول الأوروبية المتأثرة:

تتمثل الدول الأوروبية المتأثرة بالأزمة في¹³:

- **بلجيكا:** لقد وصل دين بلجيكا إلى 100% من الدخل القومي، وهي أعلى نسبة دين بعد اليونان وإيطاليا، وتصل نسبة العجز إلى 5% قامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين وهو ما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية حيث أنها لم تلجأ إلى قروض خارجية، والمطلوب من بلجيكا إتباع خطة تقشف لتوفير 11 مليار وخفض نسبة العجز إلى 2.8% من الدخل القومي. ولا يزال ثمة شك في أن نظامها المصرفي سيتجاوز أزمته

- **فرنسا:** تعد فرنسا ذات أهمية كبيرة لمنطقة اليورو، حيث تكمن أهميتها في أن اقتصادها يحتل المركز الثاني بين اقتصاديات دول منطقة اليورو، ويصل الدين العام لفرنسا إلى 2.1 تريليون دولار أي حوالي 83% من الدخل القومي، وتصل نسبة العجز إلى 7% في عام 2011، وقد تأثر الاقتصاد الفرنسي بالأزمة التي بدأت باليونان واحتاحت أوروبا، وفرنسا من بين المرشحين لحزمة المساعدة المالية بعد إسبانيا وإيطاليا، لذلك تبنت الحكومة الفرنسية خطة تقشف قاسية لتفادي ذلك.

- ألمانيا: يحتل الاقتصاد الألماني المرتبة الأولى بين اقتصاديات دول منطقة اليورو، وهو اقتصاد عملاق ومنظم وهذا يساعد ألمانيا في الحصول على قروض من مؤسسات دولية وإعادة إقراض دول منطقة اليورو، وهذا يجد ذاته يحقق أرباحًا طائلة لألمانيا، وقد استفادت ألمانيا من الوحدة النقدية الأوروبية، حيث سهلت عليها غزو الأسواق الأوروبية، فثلاثا إنتاجها يذهب إلى أوروبا. كما نجحت في إبقاء السوق الداخلية ونظامها المصرفي في منأى عن الأزمات الاقتصادية وتداعياتها. تصل نسبة البطالة في ألمانيا إلى 6.8% أي أن عدد العاطلين عن العمل يصل إلى 2.88 مليون شخص، ويمكن القول أن اقتصاد ألمانيا قادر على حمل أعباء الشعب الألماني، وإنه عملاق ولكنه صغير جدًا لكي يتمكن من تحمل أعباء منطقة اليورو كاملة؛ حيث أنه يلعب الدور الأساس في الدعم المالي للدول المتعثرة اقتصاديًا، وكيف يمكن ذلك ومنطقة اليورو بحاجة إلى أكثر من 1.6 تريليون يورو لمواجهة أزمتها المالية؟.

على إثر انتشار الأزمة لم تعد اليونان وحدها تعاني من أزمة الدين السيادي بل أصبحت الدول الأوروبية تعاني من أزمة ديون سيادية أوروبية ولذلك سارعت دول منطقة اليورو إلى اتخاذ إجراءات وتشكيل أجهزة لمواجهة الأزمة.

3-3- الإجراءات والحلول الأوروبية لمواجهة الأزمة:

من أهم الهيئات التي تم إنشاؤها ما يلي:

- صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF): اتفق القادة الأوروبيين في 09 ماي 2010 على إنشاء صندوق أوروبي للاستقرار المالي، يهدف إلى توفير المساعدة لدول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات ودرء أخطار الأزمات المالية، قادر على إصدار 440 مليار يورو في الأسواق المالية. علما أن هذا الدعم قد يعزز في حدود 250 مليار يورو من قبل صندوق النقد الدولي وفي حدود 60 مليار يورو من التسهيلات الأوروبية لمساندة ميزان المدفوعات، أي أنه تم تشكيل قدرة قوامها 750 مليار يورو تسمح بمواجهة الأزمة السيادية داخل منطقة اليورو¹⁴. ونسبة مشاركة دول منطقة اليورو في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27%، تليها فرنسا بنسبة 20%، وإيطاليا بنسبة 18%. وقد قال الخبير الاقتصادي يان راندولف: "كلما كان الصندوق أكبر كلما كان ذلك أحسن لأن ذلك يعني وجود ما يكفي من الأموال لرسملة البنوك والنظام المالي

الأوروبي". لكن تكبير حجم الصندوق الذي يتخذ من اللوكسمبورغ مقرا له، يتطلب موافقة برلمانات الدول المشاركة فيه على ذلك¹⁵.

- الجهاز المالي الأوروبي للموازنة (EFSM): يقوم هذا الجهاز بتقديم التمويل في حالة الطوارئ والحالات المستعجلة.

- الهيئة الأوروبية المشتركة (EFC): تتابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحدد نسبة العجز المسموح بها، وتضع شروط الإقراض.

كما اتخذ المصرف المركزي الأوروبي عدة إجراءات، منها تشديد الرقابة على المصارف والحكومات وتقديم قروض طويلة الأمد لها، وفرض إصلاحات على المؤسسات المالية، واتخاذ قرار بتقديم قروض بشكل مباشر للمصارف حتى لا تتحمل الدول تبعات تعثر تلك المصارف، وحتى لا ترتفع مديونيات الدول ما قد يحول دون لجوئها إلى الأسواق المالية العالمية عند الحاجة. كما أن المصرف المركزي الأوروبي رصد مبالغ كبيرة للاستثمار والتنمية.

إن دول منطقة اليورو ستعيش أزمة طويلة المدى رغم القوانين التي فرضت والقرارات التي اتخذت، فالأزمة حدثت من الاستهلاك وهو ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري، فالعديد من الدول ما زالت تستورد أكثر مما تصدر، فقد انخفضت صادرات ألمانيا، كما أنه هناك تزايد في عجز الميزان التجاري يزيد عن 43 مليار دولار لكل من إيطاليا وإسبانيا واليونان. وسندات الدول الأوروبية تواجه حالة من فقدان القيمة والكساد ما لا يشجع على شرائها. وقد أصبحت منطقة اليورو منطقة طاردة للاستثمار ولرؤوس الأموال ترتفع بها الضرائب ويزداد بها التوتر والأثر النفسي الناجم عن مخلفات الأزمة.

لم تنجح الحكومات في محاصرة الأزمة الأوروبية والحد من انتشارها، فهي أعمق مما تبدو، والأرقام الحقيقية للديون أكبر بكثير من الأرقام المعلن عنها، فالحكومات لن تكون قادرة على تطبيق الإجراءات التقشفية، ويزداد عدد الأفراد والمؤسسات العاجزة عن دفع الضرائب في ظل البطالة التي تصل في بعض الدول إلى 25%. وبالنسبة للبنوك التي يصير الاتحاد الأوروبي على بعث الحياة في جسدها الميت عن طريق تمويلها فستزداد في تحفظها إزاء تقديم القروض، وبذلك لن تذهب الأموال إلى الاستثمار الذي لن يكون قادرا على الاستمرار بسبب الضرائب وارتفاع التكاليف. ويتوقع في الفترة القادمة أن تعيش منطقة اليورو، وخاصة جنوب أوروبا،

حالة من القلاقل والإضرابات والصراعات الاجتماعية، ما يزيد من أعبائها الاقتصادية ويؤدي إلى الصدام مع النقابات وإلى تغييرات سياسية.

رغم أن الإجراءات الأوروبية تعاملت مع الأزمة إلى الحد الذي حال دون إفلاس أي من دول منطقة اليورو، إلا أن اقتصاديات هذه الدول لا زالت هشّة وعاجزة عن مواجهة أزمة ديونها، وستبقى كذلك لفترة طويلة؛ لذلك فإنه من الأجدر أن تقوم أوروبا بما يلي:

- إعفاء الدول المتعثرة من فوائد ديونها؛
- فرض رقابة على كل التعاملات المصرفية للحيلولة دون مخالفة المصارف للقوانين؛
- الدعم المباشر للاستثمار دون وساطة مصرفية أو حكومية؛
- فرض رقابة على الحكومات وإلزامها بالقوانين الأوروبية؛
- متابعة حركة رؤوس الأموال والحد من هجرتها؛
- تشكيل هيئة مالية موحدة، وتوحيد القوانين المالية والاجتماعية كالضرائب والتقاعد والأجور؛

- انكفاء أوروبا على الأسواق الداخلية لفترة من الزمن، وتوقف الدول الصناعية الأوروبية عن محاولاتها لخفض قيمة اليورو بغرض منافسة الولايات المتحدة الأميركية والصين تجارياً. بخلاف ذلك، قد تنهار بعض الدول الأوروبية وخاصة دول جنوب أوروبا، وسيضطر العديد من الدول إلى الخروج من منطقة اليورو. والاحتمال الأرجح هو لجوء الدول المتعثرة إلى الأخذ بفكرة ازدواجية أو ثنائية العملة أي عملة محلية للتعاملات الداخلية، واليورو للتعاملات الخارجية، وهذا سيساعد على تفادي ردود الفعل المحتملة. ولكن أسوأ ما في القضية هو أن أوروبا تاريخياً كلما واجهت أزمة ذهبت للبحث عن حل خارج حدودها بأية طريقة وبأى ثمن¹⁶.

4- تأثيرات أزمة الديون الأوروبية على منطقة اليورو وعلى اقتصاديات الدول العربية:

كان لأزمة الديون الأوروبية تأثيرات على منطقة اليورو وعلى اقتصاديات الدول العربية نتناولها بالتحليل من خلال العناصر أدناه.

4-1- على منطقة اليورو: لقد شهد اقتصاد اليورو انكماشاً بحوالي 0.1% خلال الربع الأول لعام 2012، كما ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 10.9% بعدما كان 10.1% خلال الربع المناظر من العام 2011. إذ فشلت مساعي القادة الأوروبيين في إيقاف التراجع الاقتصادي

الذي تسببت به الأزمة على مدار عام 2011، وذلك بالرغم من ضخ البنك المركزي الأوروبي لخرمة ثانية من القروض لثلاث سنوات بقيمة 529 مليار يورو في الجهاز المصرفي الأوروبي خلال فيفري 2012، لترتفع القيمة الإجمالية لهذه القروض إلى 1 تريليون يورو. وقد أدى تفاقم الأزمة بوكالة ستاندرد آند بورز (Standard and Poor's) إلى خفض التصنيف الائتماني لتسع دول أوروبية على رأسها فرنسا، بالإضافة إلى خفض التصنيف لآلية الإنقاذ الأوروبية. وبالرغم من كل هذه التطورات، بقي البنك المركزي الأوروبي رافضا لمزيد من التخفيض في سعر الفائدة خلال الربع الأول من العام 2012، وذلك لتجنب مستويات أعلى من التضخم، حيث صاحب هذا الانكماش الاقتصادي ارتفاع في الأسعار وصل إلى 2.7% خلال الربع الأول، وهو ما يتجاوز مستوى التضخم المستهدف من قبل المركزي الأوروبي عند 2%. وقد أثار هذا الرفض عددا من الانتقادات والدعوات إلى خفض الفائدة ورفع التضخم المستهدف لتشجيع المنتجين على الاستثمار وخفض عبء الدين على الأسر. كما جدير بالذكر أن سعر الفائدة (EURIBOR) لثلاث أشهر على اليورو تراجع من 1.43% إلى 0.84% خلال الربع الأول لعام 2012، وذلك بعد أن ارتفع بشكل حاد خلال العام 2011 ليصل أعلى مستوى له في أوت (تموز) عند 1.6% كمؤشر على مخاوف الأسواق حول مصير منطقة اليورو في تلك الفترة¹⁷. ويمكننا ملاحظة التطورات على الأداء الاقتصادي لبعض دول اليورو خلال الربع الأول من عام 2012 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 02: التطورات على الأداء الاقتصادي لبعض دول اليورو للربع الأول من عام 2012

الدولة	النمو	التضخم	البطالة
ألمانيا	1.2	2.4	5.4
فرنسا	0.3	2.6	10.2
إيطاليا	-1.3	3.5	10.2
إسبانيا	-0.4	1.9	24.3
البرتغال	-	3.4	15.2
أيرلندا	-	1.7	14.2
اليونان	-6.2	1.7	-
اليورو	-0.1	2.7	10.9

المصدر: سلطنة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص 04. نقلا عن:

قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS).

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه نلاحظ أن اقتصاد اليونان سجل انكماشاً بمجمالي 6.2% وهو الاقتصاد الأكثر تضرراً بين دول منطقة اليورو المذكورة في الجدول، أما اقتصاد ألمانيا فسجل تحسناً بمجمالي 1.2% يليها الاقتصاد الفرنسي بمجمالي 0.3% ورغم أن كل من إيطاليا وإسبانيا سجلا تراجعاً إلا أنهما أقل بكثير مما يشهده الاقتصاد اليوناني. أما بالنسبة لمستويات التضخم فقد شهدت إيطاليا أعلى مستوى تضخم، حيث وصل الارتفاع في الأسعار إلى 3.5% تليها البرتغال بنسبة 3.4% لتأتي بعدها فرنسا، ألمانيا، وإسبانيا بنسبة 2.6%، 2.4%، 1.9% على الترتيب، أما اليونان وإيرلندا فبلغت نسبة التضخم فيهما 1.7% وهي أقل نسبة بين الدول المذكورة. أما بالنسبة لمستويات البطالة فقد بلغت 24.3% في إسبانيا وهي أكبر نسبة بين الدول المذكورة أعلاه، تليها البرتغال وإيرلندا بنسبة 15.2% و 14.2% على الترتيب، لتأتي بعدها فرنسا وإيطاليا بنفس النسبة وهي 10.2%، أما ألمانيا فهي صاحبة أقل نسبة للبطالة والمقدرة بـ 5.4%.

كما أسفرت مراجعة صندوق النقد الدولي عن توقعه بانخفاض معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو خلال عام 2013، بالرغم من أن التصحيحات الهيكلية التي اتخذت على مستوى دول المنطقة والاستجابة القوية للسياسة الأوروبية في مواجهة الأزمة، قد خفضت من حدتها وحسنت الأوضاع المالية فيما يتعلق بالديون السيادية في بلدان الهامش الأوروبي، التي تعاني من مشكلات في سداد ديونها وهي اليونان، إيرلندا، البرتغال، إيطاليا، وإسبانيا. وقد خلصت تلك المراجعة إلى أن منطقة اليورو ستظل في ركود وستسجل معدل نمو اقتصادي سالب يبلغ 0.2% خلال عام 2013¹⁸. وقد أوضح الصندوق في تحديث فصلي لتوقعاته الاقتصادية العالمية أن منطقة اليورو تستمر في فرض خطر نزولي كبير على التوقعات العالمية. كما سترتفع بشكل خاص مخاطر حدوث ركود طويل في منطقة اليورو ككل إذا لم يتم الإبقاء على زخم الإصلاحات، مضيفاً أنه يتعين على دول منطقة اليورو التي تتلقى برامج إنقاذ مالي والمتمثلة في اليونان والبرتغال وإيرلندا، وأيضاً الاقتصاديات المتعثرة ومنها إيطاليا وإسبانيا المضي قدماً في الإصلاحات المالية والهيكلية على حد سواء. كما أشار إلى أن النشاط الاقتصادي في أطراف منطقة اليورو التي مازالت تتعرض للانكماش كان أخف من المتوقع مع وجود مؤشرات على آثار أقوى لذلك الضعف على قلب منطقة اليورو، ويمكن توقع انتعاش بالمنطقة من الركود الحالي في عام 2014 بمعدل يبلغ 1%. هذا وقد أوضح صندوق النقد أن الاقتصاديات

الأضعف على محيط المنطقة يجب أن يتم دعمها من المركز من خلال جدران حماية للاتحاد الأوروبي إلى جانب خطوات مستمرة نحو إقامة اتحاد مصرفي كامل واندماج على صعيد الموازنات. وبسبب تردي التوقعات لأوروبا ستنمو اقتصاديات الدول المتقدمة كمجموعة بمعدل 1.4% بتراجع قدره 0.2% عن توقعات أكتوبر وسيبلغ النمو عالميا 3.5% هذا العام بقيادة الاقتصاديات الصاعدة والنامية بشكل كبير¹⁹.

4-2- على اقتصاديات الدول العربية:

تعتبر تأثيرات أزمة اليورو على الدول العربية أقل حدة مقارنة بمناطق أخرى من العالم، وفي حقيقة الأمر لا تعد معظم الدول العربية عرضة للخطر من تأثير الأزمة حتى الآن. ومع ذلك لا يزال تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي يتكشف في الوقت الحالي وقد يكون كبيرا في كثير من البلدان، ولكن الحكومات التي لديها قدرة مالية كبيرة ستكون في موقف أقوى لمواجهة تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي. وقد كانت كثير من البلدان العربية تعاني من عجز مالي حتى قبل الأزمة، وسيكون لأزمة اليورو تأثيرا وانعكاسا مباشرا وكبيرا على الطلب العالمي على النفط، حيث أن أي انخفاض سريع في أسعار النفط أو استمرار انخفاض معدلات الأسعار لفترة طويلة نتيجة للانكماش الاقتصادي العالمي سوف يؤدي إلى تراجع في نمو الصادرات. ويمكن تصنيف الدول العربية إلى أربع فئات هي: الدول المصدرة للنفط والتي تتمتع بقدرة مالية كبيرة وتعداد سكاني قليل، الدول المصدرة للنفط ذات الكثافة السكانية العالية، البلدان غير المصدرة للنفط والتي لديها علاقات قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بلدان متنوعة لديها روابط قوية مع أوروبا في المجالات التجارية والسياحية.

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط والتي لديها قدرات مالية كبيرة وكثافة سكانية منخفضة بأما في الوضع الأفضل الذي يمكنها من امتصاص الصدمات الاقتصادية، وأثناء الأزمة كانت هذه الدول تتمتع بمواقف قوية بشكل استثنائي وهو ما منحها قدرة كبيرة على امتصاص تأثيرات التراجع العالمي، ومع ذلك فإن انخفاض أسعار النفط بشكل مطرد سوف يؤدي إلى تراجع الإيرادات وقد يجبرها على السحب من الاحتياطي النقدي المتوفر لديها وإلى الحد من الاستثمارات. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والتي تحصل على عائدات نفطية كبيرة، ولكنها تعاني من كثافة سكانية عالية والتزامات اجتماعية كبيرة، فيصعب عليها القيام بضبط النفقات وقت فترة الانكماش الاقتصادي وهي في وضع مالي وخارجي ضعيف مقارنة

بدول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، لذلك من المرجح أن تواجه هذه الدول تحديات مالية خطيرة. أما بالنسبة للبلدان غير المصدرة للنفط والتي لديها روابط قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة فموقفها من الأزمة هو الأضعف، سواء من حيث الموازين المالية أو الخارجية، واستمرار انخفاض أسعار النفط سوف يجعل منها عرضة لانخفاض التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي. أما بالنسبة للدول التي تجمع بينها وبين أوروبا روابط قوية في التجارة والسياحة، فستشعر بأكبر أثر اقتصادي نتيجة لقلّة الطلب الأوروبي على الواردات وقلّة الإنفاق السياحي، كما سيقبل نصيب هذه الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا، وسوف يكون تأثير أزمة منطقة اليورو بمثابة إضافة إلى العوامل الأقل أهمية التي أثرت على هذه الدول²⁰. ومن المتوقع أن تكون اقتصاديات بلدان شمال إفريقيا الأكثر تأثراً نظراً لما تتمتع به من مستويات عالية من الترابط مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث تعتمد معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة شمال إفريقيا خاصة المغرب وتونس على أوروبا كسوق للصادرات والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر²¹.

تزايد المخاوف من تداعيات الأزمة الأوروبية وعلى غرار دول شمال إفريقيا وبصفة خاصة الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات وتعتبر قريبة من الاتحاد الأوروبي ويربطها معه عقد شراكة، وباعتبار أوروبا أهم زبون لها في مجال المحروقات فإن اقتصادها سيتأثر من الأزمة نتيجة انخفاض الطلب على بعض المواد كالطاقة والمواد الأولية التي تصدرها. وأكد المختصون أن أزمة منطقة اليورو سيكون لها على المدى البعيد خاصة تأثير قوي على الجزائر، بحكم أن معظم مداخيلها من صادرات المحروقات، وهذا انعكاس كبير للأزمة على الاقتصاد الجزائري، رغم أن للجزائر هامش لا بأس به من احتياطي العملة الصعبة الذي يسمح لها بالتحرك بسهولة، إلا أن استمرار المشكل سيؤثر على مخططات التنمية. من جهة أخرى يقول خبراء أن الجزائر باعتبارها بلد مصدّر للمحروقات إلى منطقتي اليورو والدولار، ومستورد للسلع والخدمات من أوروبا التي تمتص ثلث الصادرات الجزائرية (المقومة بالدولار)، فإنه على مستوى الميزان التجاري الانعكاسات إيجابية على الاقتصاد الجزائري وعلى المالية العمومية، إذ أن تراجع اليورو يعد إيجابياً للتجارة الخارجية الجزائرية نظراً لزيادة سعر البرميل (مقوماً بالدولار). غير أن المتتبعين للشأن الاقتصادي الجزائري يرون أنه إذا استمرت أزمة اليورو مدة

طويلة فإن الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري قد تكون سلبية، لأن تراجع قيمة العملة الموحدة قد يؤدي إلى ركود اقتصادي، مما يؤدي إلى تباطؤ في الطلب على النفط. ومن زاوية أخرى يعد تراجع اليورو عاملا حاسما قد يضعف البلدان الأوروبية الـ 27 ويقوي موقع البلدان الصاعدة مما يمكنها من مراجعة علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي²².

خاتمة:

- توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج هي:
- لجوء اليونان إلى إخفاء وتلفيق بعض المؤشرات الاقتصادية والإعلان عنها في وقت متأخر، وكذا الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي لاستيفاء شروط الانضمام إلى منطقة اليورو، جعلها في وضع حرج خصوصا عند حلول موعد السداد لتنتقل بعدها الأزمة؛
 - ارتفاع مستويات البطالة إلى حد غير معقول وإلى أرقام مقلقة في اليونان وفي بعض الدول التي انتقلت إليها الأزمة مما يقود إلى تداعيات اجتماعية خطيرة ويزيد من وطأة التوترات؛
 - على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية في وضع السياسات واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء أزمة الديون السيادية الأوروبية إلا أنها غير كافية لاستعادة الثقة في الأسواق المالية؛
 - التأثير الغير مباشر للقطاع المالي العربي والاقتصاد العربي من الأزمة، لأن زيادة المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي يؤثر سلبا على الدول المصدرة للنفط.

الاقتراحات والتوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا إبداء الاقتراحات التالية:
- بذل اليونان وصديقاتها مزيدا من الجهد لحل الأزمة، لأن انهيار أحدها أو خروجه سيعني انهيارا كاملا للاتحاد الأوروبي وتفككه، فالأزمة أصبحت لا تشمل اليونان فقط بل تشمل دولا أخرى؛
 - الرقابة والمتابعة المستمرة للاقتصاديات الأوروبية وإلزامها بالقوانين ووضع عقوبات في حال خرق القواعد الموضوعة؛

- العمل على وضع آليات ووسائل تساعد على استئناف النمو الاقتصادي بإيجاد الفرص الوظيفية وعودة الأفراد إلى أعمالهم لاستئناف دفع الضرائب للدولة ومن ثم تحريك عجلة الاقتصاد من جديد؛
- يتعين على صناعات السياسات المالية والاقتصادية الأوروبية التحرك بسرعة لاستعادة الثقة الغائبة لإنقاذ الأسواق من التدهور، وإيقاف حالة التجزؤ المالي والاقتصادي في منطقة اليورو، عن طريق خفض المديونية والعجز الحكوميين بما يدعم النمو، وتنفيذ إصلاحات هيكلية للحد من الاختلالات الخارجية وتعزيز النمو، بالإضافة إلى تنقية القطاع المصرفي بما في ذلك إعادة رسملة البنوك التي تتوفر لها مقومات البقاء أو إعادة هيكلتها وتصفية البنوك التي لا تملك هذه المقومات؛
- يتوجب على الدول العربية أن تقوم بالإجراءات اللازمة لحماية استثماراتها وودائعها أو حتى نقلها، كما يجب عليها إيجاد بدائل للدخل القائم من بيع البترول والغاز لأوروبا.

المراجع:

- 1- إدارة الدراسات والبحوث التابعة لاتحاد المصارف العربية، دراسة يشرح فيها "نشوء أزمة الديون الأوروبية"، جريدة المستقبل، لبنان، العدد 4379، الأحد 24 حزيران 2012؛
- 2- ب. مراد، أزمة الديون الأوروبية تهدد بتراجع مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات، نشر في جريدة السلام اليوم، الجزائر، 2011/10/08، على الموقع الإلكتروني: www.essalamonline.com/ara/permalink/4189.html، تاريخ الاطلاع: 2013/03/09؛
- 3- حبش محمد، الأزمة المالية اليونانية ... إلى أين ؟ ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان، المجلد التاسع عشر، العددين الثالث والرابع، السنة التاسعة عشر، كانون الأول (ديسمبر) 2011؛
- 4- درويش عبد اللطيف، الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 يونيو / حزيران 2012؛
- 5- درويش عبد اللطيف، اليورو في مواجهة التحديات، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 12 أغسطس / آب 2012؛

- 6- ديفي سيرجون، انعكاسات أزمة اليورو على الاقتصاديات العربية، جريدة الأيام، فلسطين، العدد 5691، السنة السادسة عشرة، الأربعاء 2011/11/16؛
- 7- سلطنة النقد الفلسطينية، تقرير التطورات الاقتصادية للربع الأول 2012، رام الله- فلسطين، تموز 2012؛
- 8- صبحي مجدي، اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام 2013 وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاديات العربية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 03 فبراير/ شباط 2013؛
- 9- عمار محمد، خبراء يدعون إلى خروج اليونان من الوحدة الأوروبية، جريدة العرب، قطر، العدد 8745، الثلاثاء 22 مايو 2012؛
- 10- ماكنامارا سالي، فوستر جي دي، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، ترجمة علي الحارس، مركز هيريتيج، 06 مايو 2010؛
- 11- مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، إصدار سنوي، العدد (19)، لعام 2011؛
- 12- معزوز لقمان، بودري شريف، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011؛
- 13- واشنطن- قنا، صندوق النقد: منطقة اليورو ستظل في الركود هذا العام، جريدة العرب، قطر، العدد 8993، الجمعة 25 يناير 2013؛
- 14- وكالة الخزينة الفرنسية، تقرير النشاط، 2010؛
- 15- الموقع الإلكتروني: أزمة الدين الحكومي_اليوناني/ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الإطلاع: 2013-02-22؛
- 16- الموقع الإلكتروني: http://arabic.euronews.com/2011/09/29/what-is-the-efsf، تاريخ الإطلاع: 2013/02/27؛
- 17- General government gross debt - annual data- eurostat, 05-11-2012.
- 18- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, LINK Global Economic Outlook, June 2011, P. 59.
- 19- Government deficit/surplus, debt and associated data- eurostat, 27-11-2012.

الهوامش:

1. محمد حبش، الأزمة المالية اليونانية ... إلى أين ؟ ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان، المجلد التاسع عشر، العددين الثالث والرابع، السنة التاسعة عشر، كانون الأول (ديسمبر) 2011، ص 12.
2. عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 11 يونيو / حزيران 2012، ص ص 02-03.
3. محمد حبش، مرجع سابق، ص 13.
4. لقمان معزوز، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص 78.
5. محمد حبش، مرجع سابق، ص 13.
6. نفس المرجع، ص 13.
7. إدارة الدراسات والبحوث التابعة لاتحاد المصارف العربية، دراسة يشرح فيها "نشوء أزمة الديون الأوروبية"، جريدة المستقبل، لبنان، العدد 4379، الأحد 24 حزيران 2012، ص 08.
8. عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، مرجع سابق، ص ص 05-06.
9. سالي ماكنامارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، ترجمة علي الحارس، مركز هيريتيج، 06 مايو 2010، ص ص 01-02.
10. نفس المرجع، ص ص 02-05.
11. مركز البحوث والدراسات، التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، إصدار سنوي، العدد (19)، لعام 2011، ص 17.
12. عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 12 أغسطس / آب 2012، ص ص 03-04.

13. نفس المرجع، ص 05.
14. وكالة الخزينة الفرنسية، تقرير النشاط، 2010، ص 12.
15. الموقع الإلكتروني:
http://arabic.euronews.com/2011/09/29/what-is-the-efsf، تاريخ الإطلاع: 2013/02/27.
16. عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مرجع سابق، ص ص 05-07.
17. سلطنة النقد الفلسطينية، تقرير التطورات الاقتصادية للربع الأول 2012، رام الله - فلسطين، تموز 2012، ص ص 03-04.
18. مجدي صبحي، اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام 2013 وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاديات العربية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 03 فبراير/ شباط 2013، ص 03.
19. واشنطن - قنا، صندوق النقد: منطقة اليورو ستظل في الركود هذا العام، جريدة العرب، قطر، العدد 8993، الجمعة 25 يناير 2013، ص 05.
20. سيرجون ديفي، انعكاسات أزمة اليورو على الاقتصاديات العربية، جريدة الأيام، فلسطين، العدد 5691، السنة السادسة عشرة، الأربعاء 2011/11/16، ص 30.
21. محمد عمار، خبراء يدعون إلى خروج اليونان من الوحدة الأوروبية، جريدة العرب، قطر، العدد 8745، الثلاثاء 22 مايو 2012، ص 09.
22. مراد ب، أزمة الديون الأوروبية تهدد بتراجع مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات، نشر في جريدة السلام اليوم، الجزائر، 2011/10/08، على الموقع الإلكتروني: www.essalamonline.com/ara/permalink/4189.html، تاريخ الاطلاع: 03/09